

دولة فلسطينية .إسرائيلية

ثنائية القومية:

نحو حل اتحادي للمسألة الفلسطينية .الإسرائيلية

أسعد غانم¹

مقدمة

بدأ الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي قبل مئة عام تقريباً، واكتسب زخماً بعد إقامة دولة إسرائيل سنة 1948، بل أكثر حتى بعد احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، ذلك الاحتلال الذي حوّل الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين من صراع خارجي خالص إلى صراع مختلط، شارك فيه أيضاً المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل (في سنة 1967، كان عدد الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية 400.000 نسمة، والآن، في سنة 1999، يبلغ عددهم 900.000 نسمة). ومنذ سنة 1967، كان هناك الكثير من الأفكار والمحاولات للتوصل إلى حل سلمي بين اليهود والفلسطينيين (حلول تقدمت بها منظمات دولية، ودول، وكثيرون من الأشخاص). وكانت الأفكار الرئيسية التي طرحها المفاوضون، أو الإسرائيليون والفلسطينيون أنفسهم، تقوم على أساس السعي للفصل الإقليمي والسياسي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وبين إسرائيل ذاتها. ويرى العامة والسياسيون والباحثون ورجال العلم أن اتفاقات أوسلو، التي تمّ التوصل إليها بعد مفاوضات سرّية في العاصمة النرويجية بين ممثلين عن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تقود إلى الفصل بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية التي احتلتها سنة 1967.

وفي رأينا، أن اتفاقات أوسلو لا تقود بالضرورة إلى الفصل، وإنما بالأحرى إلى العكس منه تماماً؛ إنها توجد نظاماً مشتركاً بين إسرائيليين وفلسطينيين، مع درجة محدودة من الفصل،

¹ محاضر في دائرة العلوم السياسية في جامعة حيفا، وزميل باحث في معهد أبحاث السلام في غفغات حيفا،

إسرائيل.

تدير فيه كل مجموعة شؤونها الخاصة منفردة، بينما تبقى المجموعتان تعيشان في الإطار السياسي نفسه. وما يعبر عن جوهر التغيير الذي حدث هو منح الفلسطينيين وضع جماعة أكثر تساوياً مما في الماضي، بعد أعوام كثيرة من الكبح القسري لحاجتهم إلى المساواة والاستقلال، من جهة، ومنحهم مزيداً من الحقوق الشخصية كأفراد، بدءاً بحكم أنفسهم في منطقة حكم ذاتي فلسطيني، ذاتي وإقليمي، من جهة أخرى.

وادعاءنا الأساسي في هذه الدراسة هو أن المسارات المتنوعة تحوّل الفصل السياسي إلى حل يبدو أنه لا يمت إلى الموضوع بصلة، وأنه غير قابل للتطبيق، وأنه غير مؤهل للتعامل، بصورة فعالة، مع المشكلة التي تواجهنا. وإضافة إلى ذلك، فإن حلاً ينطوي على تطوير ديمقراطية ليبرالية غير ممكن، بسبب الطبيعة الإثنية للحركة القومية اليهودية وللحركة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي لا يسمح بتطوير هوية مدنية مشتركة. لذلك، فالحل الوحيد المتبقي، الذي يسمح بتحقيق تسوية إسرائيلية. فلسطينية، يجب أن يقوم على أساس إنشاء دولة ثنائية القومية، إسرائيلية. فلسطينية، في فلسطين الانتدابية.

أولاً: الفصل والحكم في إسرائيل/فلسطين

والمستقبل الثنائي القومية

يعيش اليوم في فلسطين/إسرائيل نحو 4.6 ملايين يهودي، و3.8 ملايين عربي فلسطيني (1.9 مليون نسمة في الضفة الغربية، ومليون نسمة في غزة، و900.000 نسمة في إسرائيل). وقد جاء اليهود، في معظمهم، إلى البلد في موجات هجرة متعددة، بدءاً بسنة 1881 (واستمرت إلى اليوم، إضافة إلى النمو الطبيعي للسكان). والعرب الفلسطينيون هم ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الذي بقي في إسرائيل/فلسطين بعد موجات متعددة من الطرد والهجرة، جرت خلال القرن العشرين. وينقسم الفلسطينيون في البلد، رسمياً، إلى ثلاث مجموعات، فيما يتعلق بصلتهم بإسرائيل كدولة تحكم الأرض هي: مواطنو إسرائيل الفلسطينيون، الذين يعدون 900 ألف نسمة؛ الفلسطينيون في القدس، ومعظمهم رعايا إسرائيليين وغير مواطنين، ويعدون نحو 200 ألف نسمة؛ الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهم جزئياً مواطنون في السلطة الوطنية

الفلسطينية، وجزئياً تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر، ويعدّون معاً 2.7 مليون نسمة. وإضافة إلى المجموعات الثلاث هناك مجموعة رابعة تعيش في الشتات (الفلسطيني)، في العالم العربي وأوروبا وأميركا الشمالية. وهذه المجموعة تضم نحو 50٪ من مجموع الفلسطينيين (زريق 1997، ص 21؛ زكريا 1997، ص 21).

أما إسرائيل، الدولة الحاكمة في فلسطين/إسرائيل كلها، فهي دولة إثنية قائمة على حرمان الفلسطينيين. وقد جرى تنفيذ ذلك الحرمان على الصعد الأيديولوجية والبنوية والعملية، سواء في مجال توزيع السلطة أو الإمكانات المادية، وباستبقاء حقوق مقصورة على اليهود. والديمقراطية في إسرائيل محدودة في انفتاحها على مواطني إسرائيل الفلسطينيين (غانم 1997؛ Rouhana & Ghanem 1997)، وهي غير قائمة بالنسبة إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة (بنفنيستي 1988). وينطوي هذا النظام على إمكان اشتعال الصراعات على صعد متعددة، الأمر الذي لن يسمح باستقرار طويل الأمد. إن استمرار هذا الوضع يستدعي أحداثاً خطيرة، سواء داخل الخط الأخضر أو خارجه، بما في ذلك إيجاد إمكان ما من التدخل الإقليمي من جانب الدول العربية. ويتوقف استمرار واستقرار النظام على التوصل إلى ترتيب أكثر عدالة بالنسبة إلى الفلسطينيين (سواء منهم مواطنو إسرائيل أو سكان الضفة الغربية وغزة). ومثل هذا الترتيب قد يقوم على واحد من الأساليب الثلاثة التالية: التقسيم الإقليمي؛ إنشاء دولة مشتركة قائمة على النظام الليبرالي؛ إنشاء دولة مشتركة قائمة على ترتيبات جماعية، أي دولة ثنائية القومية. إن منطلق عملنا الأساسي هو أن الفصل بين اليهود والعرب، أو على الأقل بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة، غير ممكن (أنظر أدناه). كما أن إقامة دولة ليبرالية غير ممكن (أنظر أدناه). والخيار الوحيد المتبقي لتسوية العلاقات بين اليهود والفلسطينيين هو إنشاء دولة ثنائية القومية على جميع أراضي إسرائيل/فلسطين، قائمة على ترتيبات جماعية مشتركة بين الجماعتين ضمن نظام سياسي واحد.

وفي إطار ثنائي القومية، فلسطيني. إسرائيلي، سيكون الانقسام الإثني/القومي، الفلسطيني/الإسرائيلي، عنصراً بنوياً مهماً في النظام السياسي. وسيكون هذا قائماً على أربعة مبادئ من الاتحادية: ائتلاف واسع بين الممثلين السياسيين لليهود والفلسطينيين؛ حق النقض

المتبادل لممثلي الجماعتين فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية والجوهرية؛ مبدأ التمثيل النسبي فيما يتعلق بتوزيع المنافع الاجتماعية والاقتصادية، وأيضاً في المؤسسات السياسية والعامّة؛ درجة عالية من الاستقلال الذاتي لكل مجموعة في إدارة شؤونها الداخلية.

عملياً، توجد أوضاع أولية معينة تتيح، إذا أُدخلت في الحساب تقلبات أساسية، إنشاء مثل هذا النظام. إذ على الرغم من عملية أوسلو، فإن الفلسطينيين في المناطق لا يزالون يعيشون تحت الحكم الإسرائيلي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وإذا لُبّيت شروط معينة، وخصوصاً الإصرار الإسرائيلي على ألاّ تقوم دولة فلسطينية متكافئة، وعلى ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل، فإن أغلبية الفلسطينيين في تلك المناطق ستتخلى عن إقامة دولة فلسطينية (لأسباب سيجري تفصيلها أكثر)، وستصبح السلطة الوطنية الفلسطينية مرحلة نحو إقامة نظام ثنائي القومية. وسينشئ رعاياها جبهة مشتركة مع العرب في إسرائيل، بقصد أن يصبحوا جماعة واحدة في مواجهة اليهود، وفي واقع ثنائي القومية قد يطالبون بتحويل الدولة، عملياً ورسمياً، إلى دولة تعبر عن كلتا الجماعتين. واليهود الذين لا يريدون، في أغليبتهم، النظام الثنائي القومية، ولا يريدون مع ذلك التخلي عن سيادتهم وسيطرتهم، عليهم أن يتعاملوا مع تشكيلة من العوامل (سنفصلها أدناه)، بما فيها مطالبة الفلسطينيين بالمساواة الشخصية والجماعية في نظام مشترك.

ثانياً: الجذور التاريخية

لفكرة الثنائية القومية

إن مناقشة إمكان إقامة دولة ثنائية القومية كتعبير عن وجود مجتمع ثنائي القومية في إسرائيل/فلسطين ليست جديدة تماماً. وأول من أثار الفكرة كان اليهود، وإلى حد معين، كانوا الوحيدين الذين فعلوا ذلك. وتعود جذور الفكرة إلى بدايات الهجرة والاستيطان بالبلد، في نهاية القرن الماضي وأوائل القرن الحاضر. وقد بدأت كجدل داخلي في المجتمع اليهودي الذي ساورت نخبته الفكرية، في البداية، هواجس بشأن إمكان إيجاد أكثرية يهودية في البلد وإقامة دولة يهودية، منفصلة ومتميزة من العالم العربي، ومن الأغلبية العربية في البلد. وعلى العموم، دعا

أفراد النخبة إلى النظر إلى الأغلبية العربية (وخصوصاً المسلمة) على أنها ليست معادية لليهود وللصهيونية، على العكس من الأقلية المسيحية، التي كانت معادية لليهود وللمشروع اليهودي. لقد أثنوا على صفات العرب الإيجابية، ورأوا فيهم أفراداً وأعضاء في جماعة قومية أخرى، لا تقل مطالبتهم بالأرض شرعية عن المطالبة اليهودية. كما رأوا أن العرب قادرون على التعامل مع استيطان اليهود بفضل المساعدة والتطوير اللذين جلبوهما إلى المنطقة، وبالتالي فهم مستعدون للتفكير في ضم الجماعتين ضمن إطار سياسي واحد.

وهؤلاء المفكرون الذين طرحوا الفكرة، مثل إياهو سابير ويتسحاق إيشتاين ويوسف لوريا ونسيم ملول والحاخام بنيامين، وحتى الزعيم الصهيوني يوسف أوسيشكين، تصرفوا في البداية كأفراد وعبروا عن شكوكهم بالنسبة إلى إقامة دولة يهودية منفصلة في البلد. وقد قامت هذه الشكوك على الافتراض أن الأغلبية العربية لن تسمح بإقامة دولة يهودية منفصلة، ولذلك اقترحوا الاختلاط بالعرب، وإيجاد جيوب يهودية في المناطق التي لا يسيطر عليها العرب، وهكذا وُضع الأساس المادي لبناء مجتمعين، جنباً إلى جنب. وهذا الأساس سيصبح البنية التحتية لإقامة الدولة الثنائية القومية. وقد تعززت الحاجة إلى التعاون مع العرب أكثر لدى صعود حزب تركيا الفتاة إلى السلطة في إستنبول في بداية القرن، وبروز عدائه الظاهر للمشروع الصهيوني. وفي الغالب، رأى هؤلاء المفكرون اليهود أنفسهم صهيونيين طيبين، واعتقدوا أن طريقهم سيساعد في تحقيق الصهيونية التي كان هدفها، بحسب تفسيرهم، بعث الشعب اليهودي مجدداً في إسرائيل والمساهمة في تطويرها، وليس بالضرورة إقامة دولة يهودية منفصلة (غورني 1985، ص 47). (55).

إن الأفكار المتعددة التي طرحها القادة والمفكرون اليهود تجمعت كوحدة، أول مرة، لدى ظهور حركة "عصبة السلام" (بريت شالوم) التي أسسها آرثر روبين سنة 1925، والتي ضم مؤسسوها الآخرون أغلبية المفكرين المذكورين سابقاً كدعاة لفكرة دولة، أو مجتمع، على أساس ثنائي القومية ومشترك. وقد أيدت هذه الحركة اندماج اليهود في الشرق، ورفضت نظرهم إلى أنفسهم على أنهم شعب مختار متفوق على العرب. وكان روبين أول من تكلم بصراحة عن "أرض

إسرائيل دولة للقوميتين. "وبعمله هذا حول فكرة إبشتاين، في بداية القرن، بشأن الحق المزدوج لشعبين في أرض إسرائيل، إلى فكرة عملية محددة (غورني 1985، ص 150 .151).

كانت عصبية السلام انحرافاً واضحاً عن الصهيونية الرسمية، لكنها رأت نفسها حركة صهيونية تستند إلى كلام النشطاء الصهيونيين. وتضمن الكراس الأول الذي نشرته اقتباسات تدعم، بحسب المتحدثين باسمها، الادعاء أن جذور أفكارهم تكمن في التفكير الصهيوني. وكان هيرتسل وأحد هعام والحاخام بنيامين وأ. د. غوردن ويتسحاق إبشتاين من الذين اقتبست أقوالهم. وعلى أساس هذا الادعاء أعلنوا رغبتهم في إنشاء دولة ذات شعبين في البلد، حيث سيعيشان في مساواة تامة في الحقوق (غورني 1985، ص 151). واقترحوا النظر إلى سويسرا وفنلندا كنموذج أولي لدعواهم، وطالبوا بإنشاء مؤسسات، مثل البرلمان، حيث سيتمثل الشعبان بالتساوي الكامل، من دون الالتفات إلى النسبة العددية بين العرب واليهود. وقد جاء عرضهم هذا رداً على أفكار عبر عنها عرب معتدلون في حينه، وتدعو بالتحديد إلى إقامة مؤسسات على قاعدة التمثيل النسبي. وكان السبب في معارضتهم خوفهم من أن الأغلبية ستحرم الأقلية حقوقها.

عالج بن . غوريون الموضوع في أوائل الثلاثينات، معلناً أن الدولة التي ستقام ستلتزم الحفاظ على توازن بين اليهود والعرب، بحيث لا يحكم اليهود العرب، ولا يحكم العرب اليهود. وقد تمّ تبني هذا الموقف في مجلس حزب مباي سنة 1931 (أميتاي 1988، ص 23). وفي الأربعينات والخمسينات، أثار فكرة دولة ثنائية القومية بصورة رئيسية "حزب العمال، هشومير هتسعير في إسرائيل" الذي تأسس سنة 1946 من خلال اتحاد "الكيبوتس القومي، هشومير هتسعير" و"العصبة الاشتراكية". وأيد هذا الحزب، في البداية، إنشاء مجتمع ثنائي القومية، رفضاً لفكرة الدولة كشكل من التنظيم الاجتماعي، وتكلم لاحقاً عن "دولة ثنائية القومية". واعتبر هذا الموقف داخل الحزب أنه موقف صهيوني لا مرأى فيه، وأنه يلبي هدف الصهيونية. وفي القرارات التي اتخذها المؤتمر التأسيسي للحزب سنة 1946، نجد "أن المؤتمر يؤكد الضرورة الملحة لتغيير الأسلوب السياسي للحركة الصهيونية كما هو محدد في (برنامج بلتمور). إننا سنعزيز صراعنا من أجل انتصار البرنامج السياسي البديل القائم على ما يلي: تطور من دون انقطاع للمشروع الصهيوني؛ مراقبة دولية حقيقية؛ وجود مساواة سياسية في نظام ثنائي القومية بين اليهود والعرب في إسرائيل."

وفيما يختص بهشومير هتسعير، فإن هذا الهدف يشكّل الأساس لتبرير الانتداب، الذي يجب أن يوصل البلد إلى دولة ثنائية القومية (أميتاي 1988، ص 20 . 23).

أمّا حزب أحدوت هعفودا. بوعالي تسيون، الشريك المستقبلي لهشومير هتسعير في تأسيس "حزب العمال الموحد" (مبام) سنة 1948، فقد ظل معارضاً لفكرة الثنائية القومية منذ ظهوره سنة 1944. وقد أيد إقامة "وطن قومي لليهود على أرض إسرائيل" على شكل دولة يهودية. اشتراكية على كل أرض إسرائيل، وعارض أي تقسيم للبلد. وفي حينه، التزم هذا الحزب رسمياً الحفاظ على المساواة في الحقوق في الدولة العبرية، لكنه قاوم فكرة أن يتخذ مثل هذه المساواة شكل السيادة والأرض التابعة لها (أميتاي 1988، ص 20 . 21).

وكان شقاً مبام يعارضان، من حيث المبدأ، تقسيم الأرض كما هو مقترح في مشروع التقسيم بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، وبعد إقامة الدولة على الفور وقع انقسام بشأن فكرة الثنائية القومية بين الجناحين. واستمر حزب أحدوت هعفودا في إيمانه بإمكان توحيد البلد، ومن خلال حرب تبادل إسرائيل إليها إذا لزم الأمر، ولذا عارض ضم الضفة الغربية إلى الأردن والحكم المصري على قطاع غزة. كذلك استمر في اعتقاده بإمكان إقامة دولة يهودية اشتراكية تمنح العرب المساواة، وإن ليس في صورة سيادة وسيطرة إقليمية. وفوق ذلك، ادعى حزب أحدوت هعفودا أن لا مبرر لإقامة "دولة عربية أخرى" إضافة إلى الدول الثلاث عشرة القائمة. وفي المقابل، وافق هشومير هتسعير على التقسيم من زاوية نظر تكتية، لكنه أيد إقامة دولة عربية وفقاً لمشروع التقسيم، وأيد تشجيع القوى العربية "التقدمية" على حكم هذه الدولة، وإقامة تحالف اقتصادي أساساً مع دولة إسرائيل. وكل هذا من منظور أن تقوم في المستقبل دولة واحدة ثنائية القومية، عربية ويهودية (أميتاي 1988، ص 159 . 161).

استمر النقاش داخل مبام يزعج النشاط في الجناحين فترة طويلة. واتخذت المناظرة شكل جدل بشأن فكرة "الحزب الإقليمي" وتسجيل العرب أعضاء كاملين فيه. وكان المفترض بهذا القبول أن يكون تعبيراً عن الثنائية القومية في الحزب، كنموذج للأوضاع المستقبلية في دولة ثنائية القومية. وقد أدى هذا الجدل إلى انقسام في مبام سنة 1954. واستمر هشومير هتسعير في

الاحتفاظ باسم ميام، بينما استعاد أهدوت هعفودا. بوغالي تسيون اسمه الأصلي، وبدأ يصدر صحيفة يومية باسم "لمرحاف" (أميثاي 1988، ص 159-161).

وفي الجانب العربي، لم تكذ تظهر المطالبة بدولة ثنائية القومية. ومن الخطأ الاعتقاد أن المطالبة بإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية. علمانية، الأمر الذي أثارته دوائر متعددة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية منذ أواخر الستينات (Gresh 1985; Al-Asmar, Davis & Khader 1978)، يمكن اعتبارها مطالبة تتضمن ثنائية القومية، ذلك بأن الدولة الديمقراطية. العلمانية ستقوم، ويعبر عنها أساساً في خصخصة الانتماء الإثني والديني والقومي لليهود والعرب، ولن يكون أي إطار قومي ذا شأن، والأهم من ذلك، أن هذا الإطار لن يكون من شأن الدولة. وفعلاً، تنطوي هذه المطالبة ضمناً على القصد، أو التوقع، أن يتم التخلي عن الانتماء القومي كعنصر رئيسي في تنظيم العلاقات بين المواطنين في الدولة المستقبلية، كما تتضمن التركيز على العنصر الشخصي. المدني كهدف أعلى، يملئ المواقع والعلاقة بين الدولة وأعضاء الجماعات، وبين أعضاء الجماعات بصورة مباشرة. وفي المقابل، تقوم الدولة الثنائية القومية على أساس مبدأ الاعتراف بالجماعتين القوميتين، وأخذ ذلك في الحسبان كعنصر رئيسي في ترتيب العلاقات داخل الدولة. وعملياً، فإن هذا الترتيب يسمح بتوسيع نطاق الجماعة القومية إلى كل أراضي إسرائيل/ فلسطين، وتحده فقط الضرورة للأخذ في الاعتبار حاجات أعضاء الجماعة الأخرى، التي تتنافس كأفراد وجماعة في شأن المصادر نفسها التي تقدمها الأرض لسكانها. وهكذا، فعلاً، رفضت الحركة الوطنية الفلسطينية باستمرار إمكان دولة ثنائية القومية، ولم تعتبرها حتى تكتيكاً في أثناء البحث عن حل مع إسرائيل. وتاريخياً، يصعب على المرء أن يجد أي تأييد للفكرة من الجانب الفلسطيني، سواء كان ذلك رسمياً أو غير رسمي. وحديثاً فقط بدأ عدد من الفلسطينيين في الشتات ومن مواطني إسرائيل إبداء الرأي في أن فكرة الثنائية القومية قد توفر بديلاً من الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين (كيمرلنغ 1998).

ثالثاً: عوامل تعوق الفصل بين إسرائيل والمناطق /

عوامل تقوي إمكان إقامة دولة مشتركة

تقوم الفرضية التي تبررّ الفصل على مبدأ التوصل إلى اتفاق على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242، أي انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وسنقدم أدناه لائحة بالعوامل المعوقة لفصل كهذا، والتي ربما تجعله مستحيلاً كفعل سياسي يتطلب فصلاً مادياً وإقليمياً وقومياً، يُعبر عنه في تنفيذه. وعاجلاً أو آجلاً، تتطلب هذه العوامل منا البدء بالتفكير في استراتيجيات مختلفة تماماً، وتحديداً في استراتيجيات أساسها الحكم المشترك في البلد كله من خلال ممثلين عن كلتا الجماعتين. ويبدو هذا، عملياً، السبيل الوحيد القابل للتطبيق من أجل التقدم نحو حل للصراع المستمر بين اليهود والفلسطينيين بشأن السيطرة على الأرض.

أ) توقعات مختلفة من الفصل

بالنسبة إلى أغلبية الفلسطينيين، يجب أن يقود الفصل إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في جميع مناطق الضفة الغربية وغزة، عاصمتها القدس الشرقية. وعلى هذه الدولة أن تكون قادرة على التعاون فيما يتعلق بقضايا متنوعة، من موقع القوة والخيار الحر، مع دول متعددة في المنطقة، بما فيها إسرائيل. وهذا الموقف هو الدليل للقيادة الفلسطينية فيما يتعلق بالتفاوض مع إسرائيل في شأن حل الصراع.

وينقسم الجمهور الإسرائيلي بصورة أكثر تساوياً بالنسبة إلى موقفه من هذه المسألة. إذ إن أغلبية الإسرائيليين تؤيد فصلاً معيناً، كما أن جزءاً كبيراً منهم يؤيد إقامة دولة فلسطينية، محدودة في سيادتها وأراضيها (أريان، 1997). والأحزاب الرئيسية في إسرائيل، بما فيها حزب العمل الذي ألغى من دستوره الاعتراض على قيام دولة فلسطينية مستقلة، ليست راغبة في القبول بدولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومتساوية مع إسرائيل في هذه المجالات. ويمكن تلخيص مفهوم أغلبية الإسرائيليين وممثلهم في الأحزاب السياسية أنه التوق إلى "الخروج من الصراع"، وترك الفلسطينيين يعالجون مشكلاتهم، لكن مع الاحتفاظ بالسلطة المطلقة على الأمن والشؤون الخارجية، وبالقدرة على تهديد الفلسطينيين (وتنفيذ التهديد) بالإغلاق، أو بإجراءات عقابية أخرى

في أية لحظة زمنية. وطبعاً، هناك شريحة مهمة من الجمهور الإسرائيلي لن تقبل حتى باستقلال فلسطيني جزئي أو بسيادة جزئية.

وتقود هذه المواقف إلى النتيجة التي فحواها أن إسرائيل لا تستطيع تقديم الحد الأدنى الذي يطلبه الفلسطينيون للانتقال من حالة الصراع إلى حالة السلم. وإضافة إلى ذلك، هناك إمكان قوي أن هذا الوضع لن يتغير بسرعة، نظراً إلى أن عمليات التغيير في الموقف الإسرائيلي محدودة بعوامل أخرى تمنع الفصل. وهذه العوامل هي التالية:

ب) قضايا مشتركة

توجد بين الطرفين وبين الجزأين من الأرض التي ستقسم، قضايا مشتركة متعددة، ولذا، فإن الإفادة الصحيحة منها يجب أن تكون مشتركة. إذ إن هناك قضايا، مثل مصادر المياه والبيئة والعمالة وسوق الإنتاج وطرق المرور والموانئ... إلخ، لا يمكن فصلها. فهي قضايا مشتركة وتشكل، راهناً، عاملاً رئيسياً معوقاً لعملية الفصل، كما ستكون عقبة رئيسية في تنفيذه. وبالنسبة إلى عدد من هذه القضايا، فإن إسرائيل، كقوة حاكمة، تصرّ على أن تبقى الحاكم الوحيد. وبحسب مصادر إسرائيلية متعددة، فإن إسرائيل لا تستطيع اقتسام سيطرتها المطلقة على هذه النواحي مع أحد ما. وحتى الحكومة التي وقّعت اتفاقات أو سلو لم تستطع أن تحسم هذه القضايا في الاتفاق نفسه، فتركتها إلى المفاوضات بشأن التسوية النهائية. وفي الحقيقة، فإن أي سيناريو ممكن في الاتفاق النهائي لن يسمح ببقاء هذه القضايا المشتركة تحت السيطرة الحصرية لأحد الطرفين، حتى لو افترضنا أن كلا الطرفين يوافق على ذلك. ولذلك، فإنها ستبقى عوامل تعارض الفصل وتؤيد إقامة نظام واحد مشترك في البلد كله.

ج) المستعمرات

إن المستعمرات الإسرائيلية. اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة هي مجموع الاستيطان الذي قام به اليهود، أو حكومة إسرائيل، في هذه المناطق بعد سنة 1967. وتضم هذه المستعمرات اليوم 160.000 مستوطن (من دون احتساب القدس الشرقية، التي سنعالجها بصورة منفصلة)، منهم 5000 مستوطن في قطاع غزة، والباقي (155.000 مستوطن) في الضفة الغربية.

وحفرت أسباب متعددة، أيديولوجية ومالية، هؤلاء المستوطنين، كما أنهم يضمون مستوطنين دينيين وعلمانيين (JMCC 1997).

تنتشر المستعمرات في مناطق واسعة، وتسيطر على أجزاء كثيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة. وإذا أضفنا الطرق المؤدية إلى المستعمرات، يتضح أن أجزاء كثيرة من المناطق تقع تحت سيطرة المستوطنين واستخدامهم. وهذا يحول دون التواصل بين المناطق التي تحكمها السلطة الفلسطينية، وسيكون مستقبلاً عقبة رئيسية أمام وحدة الكيان الفلسطيني الإقليمية، التي هي النتيجة المفترضة للفصل بين الشعبين (Aronson 1996). وإضافة إلى ذلك، فإن المستوطنين المسلحين هم، في أغلبيتهم، مصدر إزعاج رئيسي للفلسطينيين. كما أنهم يقودون عملية مصادرة الأراضي الفلسطينية، ويقفون وراء الشعب المتضمن في الخطوات المتعددة المتخذة ضد الفلسطينيين. كذلك، فإن الكثيرين من الفلسطينيين في المناطق المحتلة قُتلوا وجرحوا على أيدي المستوطنين (بتسليم، بيانات نشرت بتاريخ 26 كانون الأول/ديسمبر 1996).

من الواضح أن الفلسطينيين لا يستطيعون القبول بهذا الوضع، حيث تستمر أغلبية المستعمرات في البقاء. ومطالبتهم بإجلاء المستوطنين يجب ألا يكون فيها لبس أو مرونة، إذا كانوا يريدون النجاح لعملية بناء الكيان الفلسطيني. وطبعاً، فالسؤال الرئيسي هي: هل أن اقتلاع المستوطنين ممكن موضوعياً بالنسبة إلى حكومة إسرائيل؟ من الممكن الافتراض، اعتماداً على ميزان القوى الحالي، أن المستوطنين وتطلعاتهم كانوا، وما زالوا، عقبة رئيسية أمام الفصل بين الشعبين، وسيجبرون قيادة كل من الشعبين على النظر في حلول أخرى، مثل دولة ثنائية القومية.

د) القدس الشرقية

بعد انتهاء حرب 1948 وإقامة دولة إسرائيل، قُسمت القدس وفقاً لخط وقف النار إلى قدس غربية تحت السيطرة الإسرائيلية، وإلى قدس شرقية كانت إدارياً جزءاً من الضفة الغربية، يحكمها الأردن الذي ضمها لاحقاً مع بقية الضفة الغربية في نيسان/أبريل 1950. وقد احتلت إسرائيل القدس مع بقية الضفة الغربية في حرب حزيران/يونيو 1967، وضمتهما إليها في تعديل لقانون أنظمة السلطة والقضاء، الذي كان أقر في الكنيست منذ 27 حزيران/يونيو 1967. وفي

اليوم التالي، أصدرت حكومة إسرائيل بياناً بشأن ضم منطقة تشمل 70.000 دونم تقريباً من أراضي القدس الشرقية إلى القدس الغربية (بتسليم 1995).

بعد الضم، منحت إسرائيل وضع مقيم دائم لأولئك الفلسطينيين في القدس الشرقية، الذين شاركوا في الإحصاء الذي أُجري بعد الضم. ويمكن لأولئك الذين حصلوا على وضع مقيم أن يتقدموا بطلب الجنسية الإسرائيلية والحصول عليها، شرط أن يلبوا المتطلبات الأساسية، أي أداء قسم الولاء لإسرائيل، والتخلي عن أية جنسية أخرى، ومعرفة اللغة العبرية. ولا تزال أغلبية سكان القدس من الفلسطينيين ترفض الجنسية الإسرائيلية، وتعتبر مستقبلها شبيهاً بمستقبل الفلسطينيين الآخرين في الضفة الغربية. كما يتطلع سكان القدس إلى فصل أنفسهم عن السيطرة الإسرائيلية والالتحاق بالكيان الفلسطيني الذي يحكم المدن الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا هو أيضاً الموقف المعلن لقيادة الفلسطينيين السياسية في القدس.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالقانون الدولي، فإن القدس الشرقية هي أرض محتلة، وبالتالي لا يجوز للدولة المحتلة أن تغيّر وضعها أو تضمها. ومن هنا، فإن إسرائيل ترفض في الاجتماعات الدولية التكلّم عن "ضم"، وتفضل استخدام عبارة "دمج القدس في منطقة الإدارة البلدية" (بتسليم 1995). وطبعاً، عندما تقدّم الحكومة الإسرائيلية القدس إلى الرأي العام الإسرائيلي، فهي تقدمها على أنها جزء عضوي من إسرائيل، يخضع لجميع أحكام القانون الإسرائيلي.

وجنباً إلى جنب مع الضم، تتبع إسرائيل سياسة قاسية في فرض القانون على الفلسطينيين في القدس الشرقية، بهدف إجبارهم على القبول بالسيطرة الإسرائيلية. وتشمل هذه السياسة خطوات، مثل مصادرة الأراضي، وحضور كثيف لقوات الأمن، وإهمال فيما يتعلق بالخدمات البلدية وعمليات التخطيط والبناء، واستيطان مكثف بالأجزاء التي ضُمَّت من القدس الشرقية، وحتى أبعد منها (بتسليم 1995). واليوم، يعيش نحو 140.000 فلسطيني في تلك الأجزاء التي ضمت من القدس الشرقية، بينما يبلغ عدد اليهود في تلك المناطق 170.000 نسمة. ورافق ذلك مع تغيير عميق في منظر المدينة، وفي التقسيم الجغرافي والسيطرة على الأراضي. وقد اتخذت إسرائيل خطوات متعددة، مثل تطويق المدينة الشرقية بضواحي يهودية، وإقامة أحياء يهودية داخلها، وتطويقها بالطرق، وإنشاء مؤسسات حكومية إسرائيلية على الأراضي التي

أخذت في حزيران/يونيو 1967، ومصادرة أراض وتعزير السيطرة الإسرائيلية واليهودية عليها، وغير ذلك. ومن الواضح، وغير القابل للجدل، أن هذه الخطوات نهائية. فالقانون الدولي، وموقع أغلبية الفلسطينيين في القدس الشرقية، وحتى الفقرات الخاصة في اتفاق أوسلو، التي تتعامل مع حل مشكلة السيطرة على القدس كجزء من الاتفاق النهائي، أمور كلها لا تمت إلى الموضوع بصلة أبداً. فإسرائيل مستمرة في سياستها المبرمجة لخدمة مصالح اليهود القومية، وهي لا ترغب في الأخذ في الاعتبار أية إيماءة تجاه سيطرة فلسطينية على القدس الشرقية. وفي الحقيقة، فإنه حتى لو رغبت الطرفان في إعادة التقسيم، فالأمر الآن لا يمكن تطبيقه.

وفي الواقع الذي تمّ توصيفه سابقاً، حيث خيار الفصل غير ممكن، وبوجود موقف حازم ومصمّم من جانب الفلسطينيين والعالمين العربي والإسلامي. موقف تتبناه أغلبية دول العالم والقانون الدولي. فإن الحل الوحيد الممكن هو الشراكة في إطار جوهره سيطرة ثنائية القومية على القدس. ويمكن للقدس أن تكون تعبيراً عن واقع ثنائي القومية في البلد كله.

هـ) اللاجئون

اللاجئون الفلسطينيون هم مجموع الفلسطينيين الذين عاشوا في فلسطين، وأبعدوا عنها أو أجبروا على تركها إلى أماكن إقامة أخرى، سواء داخل فلسطين أو خارجها، في موجتين رئيسيتين. وقد انطلقت الموجة الأولى مباشرة بعد قرار الأمم المتحدة بالتقسيم رقم 181 سنة 1947 ونشوب حرب 1948. وخلال الحرب ترك 750.000 شخص بيوتهم نتيجة الإبعاد وتكتيكات التهريب التي مارستها القوات اليهودية ضد السكان الأصليين. وحدثت الموجة الثانية بعد نشوب حرب حزيران/يونيو 1967. وفي مجرى الحرب، طرد 250.000 فلسطيني من بيوتهم. وكان جزء من لاجئي الموجة الثانية هو الفلسطينيون أنفسهم الذين طردوا سنة 1948 (أنظر: جزار 1997؛ Tamari 1996). وفي المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفي الإشارات الرئيسية إلى الموضوع، يشير مصطلح "لاجئين" أساساً إلى أولئك الفلسطينيين الذين يعيشون خارج حدود إسرائيل، وخصوصاً أولئك الذين لا يزالون يعيشون في دول المنطقة، بمن فيهم أولئك

الفلسطينيون الذين يعود أصلهم إلى إسرائيل ما قبل سنة 1967، ويعيشون راهناً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبحسب معلومات متعددة، فإن نسبة اللاجئين إلى مجموع الشعب الفلسطيني تتراوح بين 50% و 60%، أي بين 3.5 ملايين و 4 ملايين نسمة، بحسب الإحصاء الأخير الذي أجرته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ومن مجموع الفلسطينيين، هناك 17% لا يزالون يعيشون في مخيمات، و 8% لا مواقع سكن مستقرة لهم (أنظر: جزار 1997).

ولم يتخلَّ هؤلاء اللاجئون، في أغليبتهم، عن حقهم في العودة إلى تلك الأماكن التي أجلوا عنها سنة 1948 وسنة 1967. كما يؤمن جزء كبير منهم بحقه وعزمه على العودة مستقبلاً إلى داخل حدود فلسطين الانتدابية. أمّا العرب في إسرائيل، الأكثر اعتدالاً من كل الجماعات الفلسطينية فيما يتعلق بتسوية الصراع، بما في ذلك مسألة اللاجئين، فلا يزالون، في أغليبتهم، يؤمنون بأن للاجئين الفلسطينيين الحق في العودة إلى بيوتهم.

كما أن القرارات الدولية، وخصوصاً القرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1948، تدعم حق اللاجئين الفلسطينيين في الخيار بين العودة إلى بيوتهم وبين تلقي تعويضات ملائمة من البيوت والأماكن التي تركوها في البلد. وتردد القيادة الفلسطينية في كل مناسبة الحق إياه. وحتى اتفاقات أوسلو، الأساس القانوني لعملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، لم ترفض هذا الحق، بل بالأحرى أجّلت تسوية المسألة إلى مفاوضات الاتفاق النهائي. ويناقش هذا الموضوع في كثير من المنتديات المشتركة، وهو أحد موضوعات المحادثات المتعددة الأطراف، التي لا تزال جارية نظرياً بين إسرائيل ودول المنطقة، بمن فيها الفلسطينيون. من جانبها، أعلنت إسرائيل أنها لن توافق، في أي حال من الأحوال، على عودة اللاجئين إلى أراضيها، كما أنها عبّرت حتى عن تحفظها من عودة اللاجئين إلى الكيان الفلسطيني الذي سيقام في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتنفي إسرائيل رسمياً مسؤوليتها عن إيجاد مشكلة اللاجئين، وتتهم. عادة. الفلسطينيين أنفسهم والدول العربية بذلك. ويتبنى الجمهور الإسرائيلي هذه المواقف، ولا توجد علامات تشير إلى أي وهن في الموقف الإسرائيلي التقليدي من هذا

الموضوع. ومن المعقول الافتراض أن إسرائيل لن توافق على مطالب الفلسطينيين في المستقبل، وأن هذا الموضوع سيبقى يزعج سكان المنطقة والفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، فترة طويلة.

وفي ظل الأوضاع الراهنة، يتضح أنه حتى لو كانت إسرائيل ستسمح بعودة اللاجئين إلى الكيان الفلسطيني، فإن هذا الكيان غير قادر مالياً على استيعاب عشرات الآلاف من اللاجئين. وفوق ذلك، فمن الممكن أن أغلبية اللاجئين لن ترغب في العودة إلى الكيان، لكنها ستبقى تؤمن بحقها وقدرتها على العودة إلى بيوتها داخل الخط الأخضر في المستقبل.

بالاختصار، لن يكون في قدرة أي فصل التعامل بفعالية مع مشكلة اللاجئين. وافترضنا الأساسي هو أن حلاً يشمل كياناً مشتركاً فقط، يستطيع أن يحدث توازناً فلسطينياً/إسرائيلياً، الأمر الذي يستلزم فتحاً نسبياً لحدود الدولة أمام عودة اللاجئين. وهذا سيسير جنباً إلى جنب مع استمرار استيعاب المهاجرين اليهود، أو كتعويض من استيعاب عشرات الآلاف من اليهود منذ سنة 1948. ووحده التعاون الفلسطيني الإسرائيلي في هذا الموضوع، بعد تأسيس نظام ثنائي القومية في البلد، يستطيع أن يقود إلى حل مشكلة اللاجئين.

(و) صورة "الوطن" لدى اليهود والفلسطينيين

يرى اليهود والفلسطينيون البلد كله، لا جزءاً منه، ووطناً لهم. وحتى الفلسطينيون واليهود الذين يعلنون استعدادهم لحل وسط إقليمي لا يزالون، في أغليبتهم، يؤمنون بأن البلد كله، فلسطين للفلسطينيين وأرض إسرائيل لليهود، وهو وطنهم الوحيد والمطلق بمدى ما يتعلق الأمر بالعدل الخالص. ويأتي استعدادهم للحل الوسط نتيجة أسباب تكتية وعملية. وفي تطور مواز، فالمتصلبون في المعسكرين، كاليمن المتطرف والمؤمنين بـ "أرض إسرائيل الكاملة" بين اليهود، وكالمسلمين الأصوليين واليسار الجذري بين الفلسطينيين، ليسوا مستعدين للنظر في حلول وسط، ويرون أن العدل الخالص يجبرهم على محاربة الطرف الآخر من هودة.

إن الحل الوسط الإقليمي في صورة فصل يمكن التوصل إليه بين اليهود والفلسطينيين، لن يرضي المتصلبين، ولا يمكنه أن يوفر سنداً أيديولوجياً لأصحاب الحل الوسط يسمح لهم بقبول تكتي واستراتيجي لهذا الحل. واليسار اليهودي، المتمثل في هشومير هتسعير وأحدوت هعفودا.

بوعالي تسيون، قد قبل على مضمض بفكرة التقسيم بعد إقامة دولة إسرائيل، ولم يتخلّ بسهولة عن فكرة أن البلد كله وحدة سياسية وإقليمية (أميتاي، 1988). ومنذ أوائل السبعينات، بدأت الحركة الوطنية الفلسطينية تتقبل، وإن ببطء وألم، فكرة الفصل والحل الوسط الإقليمي. ويعود سبب هذا الألم إلى صعوبة الملاءمة بين الإيمان بالحق في البلد كله، وبين واقع التقسيم. وحده الوضع الذي يجمع بين الفلسطينيين واليهود في إطار يسمح لهم بالوصول إلى جميع أجزاء البلد، يمكنه أن يلبي الاعتقاد بالحق الكامل في البلد كله.

رابعاً: دعاة الحل الثنائي القومية

ومعارضوه راهناً

إن خيار الدولة الفلسطينية. الإسرائيلية الثنائية القومية ليس مدرجاً في جدول أعمال النخب السياسية والجمهور الواسع، سواء في المعسكر الفلسطيني أو اليهودي. وراهناً، يناقش الجانبان حلاً آخرى. وإذا جرى تفحص الخيار الذي يجري اختباره الآن، فإنه يُقترح كعامل مساعد لخطة التقسيم.

أ) الجانب الإسرائيلي

هناك منظوران محدّدان ومتعارضان بالنسبة إلى هذه الفكرة. أحدهما يؤيد ضمّ الضفة الغربية إلى إسرائيل، أو على الأقل ضم تلك الأجزاء غير الأهلة بكثافة سكانية فلسطينية. وهذا هو برنامج اليمين المتطرف في إسرائيل، الذي يؤيد ضمّ الضفة الغربية وقطاع غزة، على الأقل جزئياً. وهو لا يقدم للفلسطينيين في هذه المناطق مواطنة إسرائيلية كاملة، وبعض هؤلاء الناس يتحدث عن إجلاء العرب أو ترحيلهم بالاتفاق (حزب موليدت وبقايا مؤيدي كاخ)، بينما يتحدث الباقون عن الفلسطينيين الذين سيبقون في تلك المناطق على أنهم رعايا غير مواطنين تحت حكم إسرائيل. واليسار الصهيوني في إسرائيل، بمن فيه دعاة حزب ميرتس وبعض أنصار حزب العمل، يؤيد الفصل. وأحد التفسيرات الرئيسية لهذا التأييد هو خوف هؤلاء من أن استمرار الاحتلال سيؤدي إلى إقامة الدولة الثنائية القومية. وفي رأيهم، أن مثل هذا الحدث سيؤدي إلى نهاية المشروع الصهيوني الذي تمّ تحقيقه إلى الآن بإقامة إسرائيل، دولة يهودية. صهيونية. وهذا الموقف هو

دلالة على الاعتقاد، في أوساط بعض اليهود، بإمكان تحقيق النظام الثنائي القومية إذا استمرت إسرائيل في التمسك بالضفة الغربية وغزة. وحقيقة أن هذه المجادلة استخدمت في الانتخابات كمجادلة مقنعة، وحقيقة أن جزءاً من نجاح حزب العمل واليسار يرى كأنه ردة فعل الجمهور الإسرائيلي على هذا التهديد، هما دلالة على أنه حتى في أوساط القيادة والأحزاب والجمهور اليهودي، هناك خوف من أن استمرار الحكم الإسرائيلي سيؤدي إلى إقامة نظام واحد، سيتطور إلى نظام ثنائي القومية.

هناك اليوم إجماع لدى الجمهور اليهودي الإسرائيلي فيما يتعلق بالحاجة إلى الفصل، الأمر الذي يتطلب منح الفلسطينيين الحق في دولة ذات سيادة. وتفضل قيادة الليكود منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً إقليمياً ومؤسساتياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تفضل قيادة حزب العمل "حكماً ذاتياً زائداً" أو "دولة ناقصة". وهذا يضمن، من جهة، سيطرة وهيمنة إسرائيل على الفلسطينيين في المدى البعيد، ومن جهة أخرى، يضمن للفلسطينيين قسطاً معيناً من الإدارة الذاتية. ومثل هذا الترتيب سينطوي على تغييرات إقليمية مهمة لمصلحة إسرائيل، ويستبعد إمكان إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية عاصمتها القدس، كما يتوقع حتى المعتدلون الفلسطينيون. وفي اعتقادنا أن أي ترتيب ينطوي على استمرار احتلال إسرائيل المباشر للمناطق أو لجزء منها، أو الذي لا يستجيب للمطلب الفلسطيني بالاستقلال، من شأنه أن يؤدي في المرحلة الأولى إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل، لكنه لا يستطيع السيطرة على المطلب الفلسطيني بإقامة نظام ثنائي القومية مشترك، إذا التقطت القيادة الفلسطينية معنى الترتيب المقدم من إسرائيل ودلالاته.

في المقابل، فاليسار غير الصهيوني وبعض أنصار اليسار الصهيوني على الرغم من كونهما أقلية صغيرة جداً، قد يستطيعان في أوضاع معينة إثارة الجدل مجدداً في أوساط الجمهور الإسرائيلي بشأن تكلفة الفصل، وبشأن الحاجة إلى إعادة النظر في فكرة الدولة الثنائية القومية. وقد يكون ذلك حلاً خلاقياً، والحل الوحيد لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي بمختلف أشكاله، والرد على إمكان تطور ديكتاتورية فلسطينية إلى جوار إسرائيل.

ب) الجانب الفلسطيني

هنا أيضاً يوجد موقفان رئيسيان، تتبنى أحدهما "جبهة الرفض" التي تمثل اليسار الجذري، حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي اللتين يثابر أعضاؤهما على تأييدهم فكرة أن فلسطين الانتدابية هي وحدة جغرافية واحدة، ويجب أن تقام عليها دولة فلسطينية. وهذا الموقف يمنع الفصل، ويتفق مع موقف اليمين الإسرائيلي.

في المقابل، هناك ممثلو التيار المركزي الذين يؤيدون إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وقد أثار محاضر مرموق في جامعة بير زيت، سري نسبية، فكرة الثنائية القومية في أواخر الثمانينات، بعد اندلاع الانتفاضة، فنُذرت وتعرض حتى للضرب على أيدي بعض نشطاء الحركة الوطنية الفلسطينية، الذين رأوا في مطلبه تراجعاً عن المطلب الرسمي للحركة في إقامة دولة فلسطينية.

إلا إن علينا أن نتذكر أن ياسر عرفات وفتح يمثلان الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد قادا التحول من تأييد الدولة الديمقراطية. العلمانية إلى الفصل في أواسط السبعينات. وفي استطاعتها أن يقودا مساراً معاكساً، إذا ثبت أن إمكان إقامة دولة فلسطينية مستقلة غير واقعي.

مؤخراً، بدأ بعض أعداء عرفات السياسيين، الذين يخشون على الديمقراطية وحقوق الإنسان في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وبعض العرب من إسرائيل، يذكرون الفكرة الثنائية القومية بصفتها الإمكان الوحيد لضمان حقوق الفلسطينيين وحمايتهم من ديكتاتورية شبيهة بديكتاتورية الدول العربية كافة. وتكتسب المناقشات في الموضوع زخماً. وبعد توقيع اتفاقات أوسلو، بدأ قادة فلسطينيون كثيرون، مثل حيدر عبد الشافي من غزة، والمثقف البارز إدوارد سعيد، ومحمود درويش، يعبرون عن تأييدهم للفكرة، بالإضافة إلى آخرين، كما أن هناك بدايات حوار فكري بشأن المسألة.

علاوة على ذلك، عبر المفكر اليهودي الأميركي نوعام تشومسكي، مؤخراً، عن تأييده للدولة الثنائية القومية كحل للمشكلة الإسرائيلية. الفلسطينية. وقد فعل ذلك بينما كان يعبر عن نقد شديد لاتفاق أوسلو والعملية السلمية الجارية، مدعياً أن مثل هذه العملية لن يقود إلى سلام،

وإنما يخدم كغطاء لاستمرار إسرائيل في حكم الفلسطينيين ("متساده شيني" ("من الجانب الآخر")، العدد 10، 1997، ص 30 .32).

خامساً: نموذج محتمل لعلاقات يهودية . فلسطينية

في نظام ثنائي القومية

الفرضية الأساسية التي توجهنا نحو نظام الدولة الفلسطينية . الإسرائيلية الثنائية القومية، هي أن الفصل غير ممكن التنفيذ. فالشعبان ملزمان بالعيش معاً في دولة مشتركة. صحيح أن المرحلة الأولى ستعكس ميزان القوى في المنطقة، وبالتالي ستستمر سيطرة اليهود على الفلسطينيين، أي أن الظلم والتمييز سيتعمقان وسيزدادان. لكن مع ازدياد التملل في أوساط الفلسطينيين، في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، والاستعداد للمبادرة إلى العنف ضد الحكم اليهودي، وانضمام يهود إلى إدانة الظلم، وازدياد معرفة الشعب بالوضع عالمياً، يمكن للمرء أن يتوقع مطالبة وضغوطاً دولية لإشراك الفلسطينيين، كأفراد وجماعة سياسية، في إدارة شؤون الدولة على قدم المساواة.

وفي أوضاع مشابهة لتلك التي سادت جنوب إفريقيا قبل انقلاب أواخر الثمانينات، وهي أوضاع قد تنضج في مجالات زمنية مختلفة بناء على التطورات، سيضطر الجمهور اليهودي وقيادته إلى الاعتراف بالفلسطينيين شركاء كاملين. وسيكون عليهما التفاوض مع ممثليهم والتوصل معهم إلى اتفاق بشأن اقتسام السلطة والسيطرة على الموارد. وستقام مؤسسات حكومية منفصلة ومشتركة، مثل البرلمانات والحكومات والمحاكم. وسيتم الاعتراف بكل جماعة قومية على أنها مستقلة في إدارة شؤونها الخاصة، وستناقش الأمور المشتركة في منديات مشتركة حيث يتمثل الطرفان بالتساوي. وستشكل قوات الأمن من الجماعتين. وسيكون لممثلي كل جماعة حق النقض (الفيتو) فيما يتعلق بالقرارات المشتركة، وسيعاد توزيع الأرض بين أعضاء الجماعتين. ويمكن أن يكون البلد وحدة إدارية واحدة، أو مقسماً إلى وحدات كانتونية وفدرالية، مسؤولة عن تسيير الشؤون المحلية، وخاضعة لحكم عوامل مركزية في العاصمة، القدس. وسيكون للقدس نفسها تقسيم فريد فيما يتعلق بالسلطة والسيطرة.

وهذه التطورات، التي ستحدث تفكيراً جدياً في إمكان بناء دولة ثنائية القومية، ستستمد العون كثيراً من تحقق عمليات السلام والتصالح بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها. فالسلام مع مصر والأردن، على الرغم من المشكلات، مستقر ويعبر عن مصالح متنوعة، وربما توصلت إسرائيل إلى اتفاقات سلام مع سورية ولبنان في المدى القريب. وفي وضع كهذا، لن تكون إسرائيل حساسة تجاه ضغوط غربية فحسب، بل أيضاً تجاه علاقاتها بجيرانها العرب. وحتى لو سعى بعض القادة اليهود للتخلص من الفلسطينيين بالطرده القسري (ترانسفير)، فإنه لا يمكن تنفيذه، خلافاً لأحداث سنة 1948 وسنة 1967، بسبب أوضاع السلام بين إسرائيل وجيرانها والرغبة الإسرائيلية في المحافظة عليها. وفي المحصلة، فإن عمليات السلام بين إسرائيل والدول العربية ستؤثر إيجاباً في بناء نظام ثنائي القومية وعادل في البلد.

مؤخراً، بدأ نقاش عميق يتطور، بادر إليه أساساً مؤيدو إقامة دولة "ديمقراطية علمانية". وهم يحاولون أن يوضحوا أن البناء القومي للمجموعتين يجب أن يقتلع، وأن دولة ديمقراطية علمانية يجب أن تقام على نمط ديمقراطي ليبرالي، وألا تهتم بالانتماءات القومية لمواطنيها. كما أنهم يعارضون فكرة ثنائية القومية (أنظر: الكرمي 1997؛ Honig-Parnass 1997). وفي رأينا، أن دعاة الدولة الليبرالية لا يقدرّون، بما فيه الكفاية، قوة الانتماء القومي للحركتين. إنهم يتحدثون عن يوتوبيا (دولة فاضلة) لا حظ لها في التحقق. ولا بد لأي ترتيب مستقبلي من أن يأخذ في الاعتبار البناء القومي للجماعتين، وإمكان توزيع السيطرة والوسائل على هذا الأساس. ومن أجل التفكير الجدي في إمكان قيام نموذج ثنائي القومية، فقد عرضنا بخطوط عريضة أعلاه، كحل للقضايا القائمة بين الشعبين، وجوب إحداث تغيير جوهري في طبيعة العلاقات بين الشعبين، وفي الكيانين، الفلسطيني والإسرائيلي، وفي طبيعة الحركة القومية اليهودية والحركة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك مسائل الشتات اليهودي والفلسطيني، وقضية العلاقة بالحركات القومية الأوسع كالحركة القومية العربية. كما أن التغييرات المطلوبة أيضاً في موقف الدول الأجنبية إزاء المنطقة ومستقبلها، وفي طبيعة العلاقات بين القوى العظمى ودول المنطقة. والنموذج المحتمل المقترح يرسم صورة للعلاقات بين الجماعات، تختلف كلياً وجذرياً عن التي يرسمها أي خيار آخر للعلاقات اليهودية. العربية في البلد.

أ) العلاقات بين الشعبين

الوضع اليوم هو وجود جماعة مهيمنة (اليهود) وجماعة محكومة (الفلسطينيين). وهذا الوضع هو نتيجة الصراع بين الشعبين، الذي ما زال مستمراً منذ موجة الهجرة اليهودية الأولى سنة 1881 إلى اليوم. وفي دولة ثنائية القومية، تقوم علاقات المساواة بين أعضاء الجماعتين على أساس توزيع السلطة، والموارد، والأرض... إلخ، بصورة تناسبية أو تعادلية لا تأخذ في الاعتبار عدد أفراد كل جماعة. ويتطلب تنازل الجماعة المهيمنة عن هيمنتها، وتكيف الجماعة المحكومة وفق المساواة في دولة ثنائية القومية، درجة معينة من الألم، وربما خسارة في الأرواح والممتلكات أيضاً. ومثل هذا التغيير سيتطلب من الجماعتين السكائيتين أن تخضعا لتحول رئيسي في مواقفهما التربوية والاجتماعية والسياسية، وفي موقف كل منهما من الأخرى ووضعها.

ب) تغيرات في إسرائيل وفي فلسطين

استمراراً للتغيرات التي على المجتمعين أن يخضعا لها، فإن على الدولتين. أو دولة إسرائيل والكيان الفلسطيني. أن يخضعا لتغيرات جارفة. كما على الكيانين أن يتوصلا إلى حل وسط، سواء على المستوى الجوهري أو على المستوى الرمزي، بما في ذلك تغيرات في البنية السياسية، وفي قوات الأمن، وفي مفهوميها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاستراتيجي، بالنسبة إلى موقعهما ووضعهما، سواء إزاء الداخل أو الخارج. وهذه التغيرات ستظهر لاحقاً في تنازل الكيانين الراهنين من أجل إقامة كيان جديد ومشترك.

ج) تغيرات في توجه الحركة القومية اليهودية

والحركة الوطنية الفلسطينية

سيتم تغيير التوجه الداخلي والخارجي للحركتين، بصورة جذرية، من وضع صراع، أو غياب إمكان العيش معاً، إلى القبول والتصالح بما يسمح بالبقاء المشترك. إن طبيعة العلاقات بين الحركة القومية اليهودية في إسرائيل وفي الشتات اليهودي، وطبيعة العلاقات بين الحركة الوطنية الفلسطينية في فلسطين والحركة الوطنية الفلسطينية في الخارج والحركة القومية العربية، ستكونان مختلفتين تماماً عما هو الوضع اليوم. وستتركز الأهداف العليا للحركتين على إيجاد

النظام الثنائي القومية في البلد، بحيث يصبح نمو الحركة الوطنية المنفصلة وسيلة، لا هدفاً في حد ذاته.

بالإضافة إلى ذلك، سيتطلب الترتيب الثنائي القومية تغييرات في طبيعة العلاقات والروابط بين الدولة الثنائية القومية وباقي العالم، وخصوصاً ما يتعلق منها بالتوجه المحدد الذي تمليه الروابط بالقوى العظمى، مثل الولايات المتحدة، وكذلك الروابط بالدول الأوروبية وغيرها من الدول الشرق الأوسطية. وسيكون على الدولة الثنائية القومية أن توازن روابطها بهذه البلاد.

وفي مراحل متقدمة من تطور النظام الثنائي القومية، كما هو الحال في بلجيكا أو سويسرا، سيكون هناك حاجة إلى التركيز على تطبيق وتطوير العناصر التالية كعناصر أساسية للمستقبل:

1. ائتلاف واسع للطرفين: إن استقرار الدولة الثنائية القومية يتوقف على ائتلاف قوي

بين قطاعات واسعة من نخب الجماعتين وبين القيادة السياسية التي تمثل الأغلبية في كل جماعة. ومثل هذا الائتلاف سيقود البلد ويكون مسؤولاً عن حفظ السلام وإدارة شؤون البلد الداخلية والخارجية، بينما يسعى لتحقيق إجماع على صعيد القضايا المعقدة، ولإيجاد حل وسط لها.

2. حق النقض المتبادل للجماعتين: إن إدارة شؤون الدولة الثنائية القومية، بصورة

صحيحة، يجب أن تترافق مع إمكان استخدام حق النقض في حالات قصوى من قبل أعضاء إحدى الجماعتين، وحتى فيما يتعلق بالشؤون الداخلية للجماعة الأخرى. ومثل هذا الترتيب سيتطلب من ممثلي الجماعة الواحدة الأخذ في الاعتبار مصالح الجماعة الأخرى.

3. تمثيل عادل للجماعتين: يجب أن يكون متوفراً في المؤسسات السياسية والعامّة

المشتركة في النظام الثنائي القومية تمثيل عادل ونسبي لكل جماعة. وسيكون لكل جماعة "كوتا" محجوزة لممثليها. وبالنسبة إلى بعض المناصب، مثل الرئيس ورئيس الحكومة والوزراء، سيتطلب من ممثلي الجماعتين التوصل إلى اتفاق على تناوب المناصب أو ازدواجيتها، بحيث يشغل كل منصب شخصان، واحد من كل جماعة.

4. استقلال ذاتي داخلي للجماعتين: ستدار الشؤون الداخلية للجماعتين، مثل التعليم

والثقافة والسلطة البلدية... إلخ، بصورة منفصلة. ومثل هذا الاستقلال الذاتي قد يكون إقليمياً أو ذاتياً أو مختلطاً، بحسب الترتيبات التي يتم التوصل إليها بين ممثلي الجماعتين. وفي معالجة القضايا المتداخلة أو المناطق المختلطة السكان، فإنه ينبغي لممثلي الجماعتين أن يتعاونوا من أجل الإدارة السليمة، حتى بالنسبة إلى المناطق التي تعتبر نظرياً منفصلة.

نقاش وتلخيص

إن حل الدولة الثنائية القومية هو حل ممكن، ويجب أن يكون مرغوباً فيه، إذا أخذنا في

اعتبارنا المسائل التالية:

1. حل الدولة الثنائية القومية ليس مطروحاً كي يتم تسويقه حالياً، وإنما يجب أن يطرح كحل بعيد المدى، يتم تطويره في ضوء وصول حل المشكلة الفلسطينية، من خلال دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى طريق مسدود.

2. يقوم البعض بالإشارة إلى أن هذا الحل نظري، على اعتبار أنه لا يمكن تطبيقه. فإذا كان هذا صحيحاً، ما هو الحل الممكن تطبيقه؟ يجب أن نجيب بصراحة عن السؤال: هل إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة والاستقلال في الضفة والقطاع أمر ممكن؟ والحقيقة أن مواجهة هذا السؤال هي إحدى الطرق للوصول إلى القناعة بأن فكرة الدولة الثنائية القومية هي أكثر واقعية من فكرة الدولة القومية، على اعتبار أن الدولة في الضفة والقطاع، وكما ذكر، أمر غير ممكن. كذلك، فإن الواقع في كل فلسطين هو واقع ثنائي القومية يجب تطويره كي يُترجم إلى مبنى أساسي متساو للإسرائيليين وللفلسطينيين.

3. يفترض الذين يؤيدون مبدأ إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع أن الفلسطينيين

في إسرائيل سيستمرون في العيش كمواطنين، وفي إمكانهم حل مشكلاتهم من خلال الإطار الإسرائيلي. لكن إذا كان في حكم المؤكد أن مشكلات الفلسطينيين في إسرائيل تنبع من جهل أولي باستحالة حل مشكلاتهم في الإطار الإسرائيلي الذي يستثنى كمتساوين ويعاملهم كغرباء وكأعداء في بعض الأحيان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا يمكن حل مشكلاتهم في وضع تستمر فيه قطيعتهم السياسية والثقافية لباقي أبناء الشعب الفلسطيني. وبالتالي، فإن حل

مشكلاتهم، أو إيجاد إمكان نظري لتطوير وضعهم وحل مشكلاتهم، يجب أن يأخذ في الحسبان ضرورة تغيير جوهر مكانتهم في إسرائيل وبين الفلسطينيين. وهذا ممكن فقط في دولة ثنائية القومية، يكون فيها الفلسطينيون في إسرائيل مواطنين متساوين من جهة، وجزءاً من المجموعة الفلسطينية من جهة أخرى، بحيث يتم تجاوز كونهم أقلية عددية ضعيفة. ويقوم انتماءهم وتواصلهم السياسي مع الجزء الفلسطيني الذي يعيش في الضفة والقطاع بمساندتهم وتوسيع مجال تطورهم الحياتي. و فقط في إطار كهذا من الممكن أن تكتمل هويتهم من ناحية المواطنة، ومن ناحية الانتماء القومي.

4. يفترض مؤيدو حل إقامة دولة في الضفة الغربية والقطاع أن اللاجئين الفلسطينيين

في الدول العربية المجاورة سيجدون حلاً لوضعهم في هذه الدول، أو أنهم سيقومون، في مراحل متأخرة، بالهجرة إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية. هذا الموقف غير ممكن إذا أخذنا في حساباتنا ثلاثة اعتبارات: الأول أن إسرائيل تشترط في مسار موافقتها على إقامة سلطة فلسطينية ألا تقوم هذه السلطة بفتح أبوابها للاجئين الفلسطينيين، على اعتبار أن هذا الأمر سيساهم في تغيير الميزان الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي بسرعة؛ الثاني أن هؤلاء اللاجئين، في أغليبتهم، أُخرجوا عنوة من مناطق تقوم عليها دولة إسرائيل ويريدون الرجوع إلى بلداتهم الأصلية؛ الثالث أن هؤلاء ما زالوا يعانون جراء سياسة مميزة سيئة في أماكن وجودهم في العالم العربي، وما زالوا يفتشون عن مخرج، وإلا فما هو التفسير لقيام أعداد كثيرة من شبابهم بالهجرة خلال السنوات الأخيرة إلى الدول الغربية، وخصوصاً إلى أوروبا؟

إذا أخذنا هذه الاعتبارات في حساباتنا يجب أن نفتش عن حل سياسي للمشكلة

الفلسطينية يضمن للاجئين، على الأقل، حلاً نظرياً يأخذ في الحسبان إمكان إرجاعهم إلى وطنهم الأصلي. هذا الأمر ممكن فقط من خلال دولة ثنائية القومية تقوم على أساس المساواة والتكافؤ. وبما أن إسرائيل قامت بالعمل على هجرة ملايين اليهود إليها منذ سنة 1948، فيجب أن يُسمح في إطار الدولة الثنائية القومية بأن يقوم مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين بالرجوع إلى قراهم، أو على الأقل إلى مناطق قريبة من قراهم الأصلية.

5. يقوم بعض المعارضين لفكرة ثنائية القومية، الذين يدعون إلى دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، بترويج أن إسرائيل وأغلبية اليهود الساحقة لن ترضيا بهذا الحل، على اعتبار أنه سينهي فكرة الدولة اليهودية النقية. هذا الطرح هو بالتأكيد صحيح، لكن يجب في هذا الإطار أن نفكر في مسألتين: الأولى، هل توافق إسرائيل ويوافق اليهود على إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع؟ وهل الدعوة إلى هذا الحل أخذت في الحسبان موافقة إسرائيل واليهود المسبقة؟ أم أنه طُرح كحل قد تجبر إسرائيل على القبول به؟ والمسألة الثانية هي أن الحلول للمشكلات القومية والإثنية لم تكن، في أي حال، نتيجة موافقة الأغلبية أو المجموعة المسيطرة، وإنما كانت عنوة وعلى الرغم من موقف المجموعة القوية. وهذا بالضبط ما حدث بالنسبة إلى كل حركات التحرير القومية، وهذا ما حدث مؤخراً جراء قلب نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا. وبالتالي، لا يتطلب تطوير وتنفيذ فكرة ثنائية القومية موافقة إسرائيل في هذه المرحلة، وإنما موافقة فلسطينية وإسرائيلية في نهاية المرحلة التي قد تمتد عشرات الأعوام.

6. يدعي بعض المعارضين لفكرة ثنائية القومية أن هذه الفكرة تجهض المشروع الوطني الفلسطيني. وتأتي هذه المعارضة من اتجاهين: الأول، يضم الذين يؤيدون إقامة دولة في الضفة والقطاع، على اعتبار أن هذه الدولة هي المشروع الوطني الفلسطيني. ويكون الرد على هؤلاء أن الدولة الثنائية القومية ليست إجهاضاً لفكرة المشروع الوطني الفلسطيني، وإنما هي توسيع له بحيث يشمل الفلسطينيين في إسرائيل، ويقوم على كامل فلسطين الانتدابية، مع الأخذ في الحسبان أن المجموعة القومية الأخرى، اليهود، تستحق الدرجة نفسها من المكانة؛ الثاني، تيار يؤيد إقامة دولة فلسطينية علمانية مدعياً أن ثنائية القومية هي مسألة لا تأخذ في الحسبان الانتماء الوطني الفلسطيني وقوته. وهذه مغالطة يجب توضيحها كما يلي: أولاً، الدولة العلمانية الديمقراطية ليست دولة قومية أو وطنية، وإنما هي دولة المواطنين لا القوميات. وبالتالي، فهذا الحل هو إجهاض للانتماء الوطني الفلسطيني لفكرة المشروع الوطني؛ ثانياً، بعض الذين يروجون فكرة الدولة العلمانية يقصد دولة فلسطينية وطنية لا دولة المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية، وبالتالي، فهو يستعمل مصطلحاً في غير مكانه، وهذا أمر يجب تصويبه. كما أنه يعترف، أساساً، بوجود مجموعة قومية يهودية. إسرائيلية تستحق مشروعاً وطنياً. وهذا تغاض عن

الواقع في إسرائيل. ففي الوقت الذي نحسد إسرائيل على تماسك مجتمعا اليهودي ونطلب إلى هذه المجموعة أن تعطينا بعض الحقوق، كيف يمكن أن ننكر تماسكها القومي وحقها في التعبير عن نفسها كمجموعة قومية؟ وهذا التعبير إن كان مرفوضاً في دولة يهودية مستقلة، وهو، طبعاً، مرفوض من وجهتي النظر العربية والفلسطينية الملتزمتين، فإنه يجب أن يكون مقبولاً في دولة مشتركة، ثنائية القومية.

* * *

إن العمل والدعوة إلى إقامة الدولة الثنائية القومية يجب أن يأخذ في الحسبان المسائل

التالية:

1. إن اليهود في إسرائيل هم مجموعة قومية يجب التعاون معها من أجل إقامة دولة ثنائية متساوية.
2. إقامة الدولة الثنائية (لا يهم هنا متى سيحدث ذلك) هو إقرار بأن مستقبل الشعب الفلسطيني يختلف عن باقي الشعوب العربية، ولا يتناسق مع فكرة الوحدة العربية والتكامل العربي، وإنما ينبغي للفلسطينيين القبول بهوية وانتماء يتلاءمان مع الدولة الثنائية القومية، مع عدم إغفال ضرورة التواصل الفكري والحضاري، وليس السياسي، مع العالم العربي.
3. الوصول إلى دولة ثنائية القومية لا يتطلب بالضرورة أن يطالب الفلسطينيون في الضفة والقطاع بالحصول على الهوية الإسرائيلية، كما يعتقد البعض، وإنما هو ممكن في ظل نشوء حاجة إلى التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في مجالات متعددة، والعمل على إقامة لجان وهيئات مشتركة قد تتطور في اتجاه إطار ثنائي القومية يتم العمل على ملئه بمضمون المواطنة والمشاركة المتساويتين، في مراحل متأخرة.
4. الفلسطينيون في إسرائيل مطالبون بالبحث عن إمكانات للتواصل الثقافي والحضاري والاجتماعي والنقابي والاقتصادي والسياسي مع الفلسطينيين في المناطق التي تحكمها السلطة الوطنية الفلسطينية. وعلى الفلسطينيين في الضفة والقطاع تشجيعهم على ذلك عن طريق إشراكهم، بصورة مكثفة، في فعاليات وأطر تقام بإشراف السلطة الفلسطينية، والعمل في بلداتهم من أجل تشجيعهم على التواصل.

أخيراً، إذا كان حل إقامة الدولة الثنائية القومية، على أساس الاعتبارات المذكورة سابقاً، هو الحل القادر على حل إشكالات صعبة تواجه الشعب الفلسطيني، فيجب ألاّ نسوّقه فقط كأمر مجبرين على القبول به بسبب تعثر إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل يجب أيضاً أن يكون حلاً نتطلع إليه وندعو إليه ونسوّقه. وأول المطالبين بذلك هم المثقفون والساسة الفلسطينيون الذين يرون الواقع وإشكالاته، ويدركون أن الدولة الواحدة المشتركة، الإسرائيلية. الفلسطينية، هي أمر مرغوب فيه ويجب العمل من أجل تحقيقه، وأن الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، في أفضل تجلياتها، لن تحل المشكلة الفلسطينية، وإنما قد تساهم في حل مشكلة الفلسطينيين في تينك المنطقتين فقط، لا المشكلة الفلسطينية بمجملها. ويؤدي هذا الحل بالضرورة إلى تجزئة أبدية للمشكلة الفلسطينية ولللسطينيين أنفسهم الذين سيصبحون مجبرين على حل مشكلاتهم في أطر سياسية متعددة.

لذا، يجب تسويق فكرة ثنائية القومية على أنها ناجمة عن التطورات من جهة، وعلى أنها أمر مرغوب فيه من جهة أخرى، وأن يتم العمل للتجنيد لهذه الفكرة من أجل صوغ فكرة وأداة لتجنيد مجمل أبناء الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيقها خلال المراحل الأولى، والعمل بجدية، في مراحل متأخرة، لحل المشكلة الفلسطينية من خلال أكثر الحلول عدالة وواقعية.

المراجع

بالعربية

- جراح، ناجح (1997). "اللاجئون الفلسطينيون". القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.
- زريق، إيليا (1997). "اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

بالعبرية

- أريان، أشر (1997). "الرأي العام في قضايا الأمن الوطني". تل أبيب: معهد جافي.

- أميتاي، يوسف (1988). "وئام الشعوب في الامتحان". تل أبيب: تسركوفر.
- بتسيلم (1995). "سياسة التمييز: مصادرة الأرض والتخطيط والإعمار في القدس الشرقية". القدس: بتسيلم.
- بنفنيستي، ميرون (1988). "المقلاع والهراوة". القدس: كيتز.
- زكريا، كرستين (1997). "السلطة الوطنية بالأرقام". "قراءات فلسطينية"، العدد 3.
- غانم، أسعد (1997). "الفلسطينيون في إسرائيل جزء من المشكلة وليس الحل". "مدينة، ممشال ويحسيم بينلثوميم"، العدد 42/41، ص 123 .154.
- غورني، يوسف (1985). "المسألة العربية والمشكلة اليهودية". تل أبيب: عام عوفيد.
- الكرمي، غادة (1997). "بلد واحد وشعبان". "هأرتس"، 1997/7/9.
- كيمرلنغ، باروخ (1998). "النسخة الفلسطينية". "هأرتس"، 1998/7/3.

بالأجنبية

- Al-Asmar, F., O. Davis & Khader (1978). *Towards a Socialist Republic of Palestine*. London: Ithaca Press.
- Aronson, G. (1996). *Settlements and the Israeli-Palestinian Negotiations: An Overview*. Washington D.C.: Institute for Palestine Studies.
- Ghanem, As'ad (1998). "State and Minority in Israel: The Case of Ethnic State and the Predicament of its Minority." *Ethnic and Racial Studies*, 21 (3), pp. 428-448.
- Gresh, Alain (1985). *The PLO: The Struggle Within*. London: Zed Books.
- Honig-Parnass, Tikva. "Bi-nationalism versus the Secular Democratic State." *News from Within*, Vol. XIII, No. 3, March 1997, pp. 26-29.

- JMCC (1997). *Signed, Sealed and Delivered: Israeli Settlement and the Peace Process*. Jerusalem: JMCC.
- Rouhana, Nadim & A. Ghanem (1997). "The Crisis of Minorities in Ethnic State: The Case of the Palestinian Citizens in Israel." *IJMES*, Vol. 30, pp. 321-346.
- _____ (1993). "The Democratization of a Traditional Minority in an Ethnic Democracy: The Palestinians in Israel." In Edy Kaufman, S. Abed & R. Rothstein, eds. *Democracy, Peace and the Israeli-Palestinian Conflict*. Boulder & London: Lynne Rienner Publishers, pp. 163-188.
- Tamari, Salim (1996). *Palestinian Refugee Negotiations: From Madrid to Oslo II*. A Final Status Issues Paper. Washington D.C.: Institute for Palestine Studies.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>